

الغزو الأغلبي لجزيرة صقلية بين البعد الجهادي والمتطلبات الاقتصادية

Aghlabid invasion of Sicily

Between the jihadist dimension and the economic requirement

Dr. hachemaoui med *

د. هشماوي محمد الحبيب *

Oran University (Abmed Ben Bella)
- Algiers - Algeri

جامعة وهران 1 (أحمد بن بلة) - الجزائر

البريد الإلكتروني: Hachemaoui_habib@yahoo.fr

الملخص:

يعالج هذا المقال الغزو الأغلبي لجزيرة صقلية بين كونه استجابة لرغبة المسلمين في الغزو وصد للهيمنة الرومانية وتأمين للبحر من الغزاة، وبين كونه سياسة متبعة للدولة الأغلبية الناشئة في إفريقيا. الكلمات المفتاحية: الغزو؛ صقلية؛ الأغلبية؛ البحرية؛ السياسي.

Abstract :

This article deals with the Aghlabid invasion of Sicily between being a response to the Muslims' desire to invade, repelling Roman domination and securing the sea from the invaders, and being a policy of the majority state emerging in Africa.

Keywords: invasion; Sicily; the majority; Navy; political.



خضعت صقلية للحكم الإسلامي لأكثر من قرنين من الزمن بين (827 م-1061 م)، وانتهى الوجود الإسلامي بسقوط آخر المدن الإسلامية في ظل الحكم النورمانى⁽¹⁾ (كان أول فتح إسلامي دائم لصقلية في 827 م ، لكن لم تسقط الجزيرة كلياً حتى سقطت تورمينا في 902، على الرغم من 965. في تلك السنة أنشئ الكليين إمارة مستقلة عن الخلافة الفاطمية. في 1061 استولى أوائل النورمان على ميسينا بينما سقطت باليرمو في 1071 وقلعتها في 1072. في 1091

وصل النورمان إلى نوتو وكان الفتح الكامل للجزيرة. سقطت مالطا في وقت لاحق من ذلك العام على الرغم من إبقاء الإدارة العربية في مكانها). ففي مناطق عدة من البحر المتوسط و بالخصوص في جزر صقلية، مالطة و مايوركا، ظل هذا الفضاء جزء من "دار الإسلام" بين (902م/1091م) قبل خروجها منه و تحولها إلى "دار الكفر" بكل الأبعاد الجغرافية و التاريخية، لكنها ظلت في كل الحالات جزء من منطقة تلاقي العالمين و جزء من صراعهما. إن مفهوم الإرث بكامل أبعاده تتطلب الاعتماد على الاستمرارية التاريخية والحضارية، رغم كون ذلك محل نقاش و انتقاد من العديد من المؤرخين. فرغم محاولة المؤرخين الأوروبيين حصر المجال الأوروبي في إطار الحضارة الإغريقية اليونانية .

وبعيداً عن كل التأويلات و التفسيرات ذات البعد الإيديولوجي الصرف و التي يعتمد عليها المؤرخون الايطاليين عند دراسة تاريخ صقلية في العصور الوسطى المشوبة بالتطرف ذو المنشأ المسيحي-الكاثوليكي عند دراسة الحقبة الإسلامية في تاريخ الجزيرة بالخصوص و اعتبار ذلك دون جدوى وليس بحاجة إلى تحليل تاريخي بكامل المعايير العلمية و المنهجية. فمنذ القرن الثامن عشر الميلادي استعملت الدراسات التاريخية الايطالية كامل الوسائل المتاحة لتبرير عدة مشاريع سياسية-أيديولوجية أهمها وحدة إيطاليا و وجب تحقيقها و بالموازاة لذلك الشروع في المشروع الاستعماري لدولة إيطاليا الحديثة باعتماد خاصة علاقاتها مع المجال الجغرافي الجنوبي المتمثل في بلاد المغرب الإسلامي . و لعل أبرز من اهتم بدراسة تاريخ جزيرة صقلية المؤرخ الايطالي ميشال

1-Dufal Blaise, «Faire et défaire l'histoire des civilisations » , in Buttgen Philippe ., De Libera Alain , RashedMarouan , Rosier-Catash Irène.(dir .), Les Grecs , Les Arabes et nous .Enquête sur l'Islamophobie savante, p.317-358,editon Fayard , Paris,2009.
- Nef Annelise(2009) , «MicheleAmari ou l'histoire inventée de la Sicile islamique :réflexions sur la storia dei Musulmani di Sicilia » in Grévin

آماري(1889/1806) ⁽¹⁾ في النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي ، أما المحقق و المترجم العربي إحسان عباس (2003/1920) ⁽²⁾ ، فقد عمل على دراسة تاريخ صقلية عموما بالموازاة مع دراسة التاريخ الأدبي الإسلامي للجزيرة الإيطالية.

أما المؤلف الثالث فهو الدكتور عزيز أحمد أستاذ الدراسات الإسلامية في جامعة تورنتو الكندية ، من خلال مؤلفه " تاريخ صقلية الإسلامي " ⁽³⁾ و الذي ترجمه من الانجليزية إلى العربية الدكتور أمين توفيق الطيبي ⁽⁴⁾. و يستعرض الكتاب التاريخ السياسي و الحضاري للجزيرة من (أوائل القرن الثالث الهجري -التاسع الميلادي/ إلى أواخر القرن الخامس الهجري /الحادي عشر الميلادي).

إن الدراسات الحديثة حول العالم الإسلامي خلال القرون الوسطى شرقه و غربه خاصة عند نهاية القرن العشرين الميلادي و ظهور نتائج جديدة للبحث التاريخي و الأثري أدت إلى طرح إشكاليات جديدة ، و إعادة قراءة التاريخ الإسلامي بصقلية .

إن الغاية من هذا المقال هو تسليط الضوء على دور جزيرة صقلية كجزء من دار الإسلام في عالم البحر الأبيض المتوسط في الفترة التاريخية بين 827م و 910م ، أين استطع الأغالبة حكام أفريقيا من بسط سيطرتهم على الجزيرة، من خلال السياسة الخارجية لدولة الأغلبية ، خاصة بعد استقلال إبراهيم بن الأغلب(800م/812م) عن العباسيين .

إلا أن أهم انجاز سياسي كان في عهد زيادة الله بن إبراهيم(817م/838م)، و المتمثل في فتح صقلية و بداية تجسيد السياسة الخارجية للدولة الفتية ⁽⁵⁾. فالحملة العسكرية عليها تدفعنا الى التساؤل حول دور الجزيرة في عملية بناء دولة الأغالبة و كذلك مكانتها و أهميتها في البحر المتوسط خلال العصور الوسطى و من قبل داخل

1 Benoit.(dir),Maghreb- Italie , des passeurs médiévaux à l'orientalisme moderne(XIII^esiècle-milieu XIX^e),Rome, publication de l'Ecole Française de Rome, p.285-306.

2- إحسان عباس ، العرب في صقلية دراسة في التاريخ و الآداب، ط 1 ، دار الثقافة للنشر بيروت ،لبنان، 1975.

3 Aziz Ahmed , a history of islamic Sicily ,Edinburgh press university, pp 147, Edinburgh, Scotland;1975.

4- د/ عزيز أحمد ، تاريخ صقلية الإسلامية ، ترجمة الدكتور أحمد أمين الطيبي ، دار الغرب للكتاب ،بيروت، 1990.

5-Talbi Mohammed.(1966) , l'Emirat Aghlabide(184-296/800-909),histoire politique , edition Adrien Maisonneuve ,paris.

الإمبراطورية البيزنطية و سياستها البحرية التجارية و العسكرية. كما أنه لا يمكن إغفال دور صقلية في تاريخ بين إفريقيا أو المغرب الأدنى، بل أحيانا هي جزء من تاريخه⁽¹⁾. ظل دورها أساسي في سياسة الدولة الأغلبية كما سنيين ذلك في ما هو أتي من المقال. إن قرار غزو صقلية في 827م ، يدفعنا إلى التساؤل التالي و هو هل كان ذلك قرارا اتخذته الحاكم الأغلبي بمفرده أم أنه نتيجة إجماع حدث داخل البيت الأغلبي كمجموعة سياسية بمعايير تلك الحقبة و هي الأسرة و القبيلة و كل الحواشي و الفروع التي ترتبط معها بعلاقات مصاهرة توطدها المصالح السياسية المشتركة والامتيازات الاقتصادية و الاجتماعية، كان الأغلبية جزء منه⁽²⁾

و مما يزيد من متانة هذه الفرضية هو تزامن بداية مشروع الحملة مع بداية الاستقلال الكلي عن الخلافة العباسية في بغداد، كاستكمال لاستقلالية الكيان الأغلبي في مجال السياسة الخارجية للدولة الناشئة . فالسياسة الأغلبية الخاصة بصقلية أملتتها عملية تثبيت وبناء الدولة ككيان مستقل و قائم بذاته خلال القرن و النصف من الزمن، تغيرت خلالها الدوافع و الأساليب التي كانت وراء هذا المشروع بغية الوصول إلى أهمية ذلك في تاريخ المغرب الأدنى على الخصوص و المغرب الإسلامي على العموم ، و لم تكن مجرد حملة عسكرية بأبعاد محدودة زمنيا و مكانيا، و لم تتعدى إطارها و محيطها الجغرافي. لذلك واجب علينا التمييز بين العوامل الداخلية و الخارجية و أهميتها و تمازجها مع مرور الوقت و المدة الزمنية التي استغرقها مشروع السيطرة الكلية على الجزيرة⁽³⁾.

مما يستوجب منا التدقيق و إعادة قراءة السياسة الأغلبية فيما يخص جزيرة صقلية ، و تحديد التأثير المباشر و الغير مباشر في عملية بناء و هيكل دولة الأغلبية و هل كانت لا تتعدى إطار الحملة العسكرية فقط دون وجود دور فعلي في تكوين افريقية الإسلامية كوحدة سياسية و اجتماعية واقتصادية، أم مجرد حدث تاريخي لا يتعدى تأثيره على صقلية . لذلك وجب علينا التمييز بين الأسباب الدافعة لسياسة خاصة بصقلية تنبأها

1-Nef Annelise, La Sicile dans l'ensemble Aghlabide (827-910), in héritages arabo-islamiques dans le monde méditerranéenne, Catherine Richarté(dir), pp :101-109, Inrap, édition la Découverte, Paris, 2005.

2-Nef Annelise.(2011a), « Comment les Aghlabides ont décidé de conquérir la Sicile » ,in Nef A., Tillier Mathieu.(dir), le polycentrisme dans l'Islam médiéval : les dynamiques régionales de l'innovation , annales islamologique, éditions de l'institut français d'archéologie orientale , p.191-211, le Caire, 2011.

3 -Nef Annelise et Prigent Vivien.(2013), « Guerroyer pour La Sicile (827_902) » ,in Gongui M., Modeo S., Santagati L.(dir), La Siciliadel IXsecolotra Bizantini e Musilmani , Caltanissetta, Salvatore Sciasci Editore , p.13-40.

الأغلبية ، و بطء تنفيذها و طول المدة الزمنية لاستكمال السيطرة على الجزيرة بأكملها. سنتعرض في البداية إلى الأسباب الداخلية ثم الخارجية ، أهمية كل منهما و تضافر العوامل التي أدت إلى ذلك.

العوامل "الداخلية" التي حددت سياسة الأغلبية في صقلية:

عرف الأغلبية عند بداية حكمهم لأفريقية مرحلة من عدم الاستقرار المتجددة نتيجة الصراعات بين مجموعات اجتماعية متنافسة داخل المجال السياسي الحديث التشكل بين الجند و أمرائهم من جهة و الحكام من جهة ثانية ، الحاشية و الحرس الخاص للأغلبية من جهة ثالثة ، علما أنه يستوجب علينا الرجوع إلى الوراء و تحديدًا إلى بدايات الفتح الإسلامي ، أين كانت الفوضى و عدم الاستقرار السياسي السمة المميزة للبلاد المغرب الإسلامي على العموم و إفريقيا على الخصوص ، و يعتبر ذلك مما ورثه بنو الأغلب عند بداية ولايتهم و بعد ذلك عند استقلالهم و تكوين دولتهم

و يمكننا القول أن أهم مميزات المجتمع الإفريقي أو مجتمع ما بعد الفتح الإسلامي ، هو إعادة تشكيل تدريجي لنخب المحلية. علما أن الحكام و القادة العسكريون القادمون من المشرق كان و أولئك كانوا يشكلون مع النخب المحلية و التي كانت عبارة عن خليط بقي من الحقب التاريخية السابقة للفتح الإسلامي ، يتكون من السكان الأصليين و من بقايا العهود الرومانية ، البيزنطية و الوندالية و ما قبلها من ممن وفدوا على الشمال الإفريقي من المشرق بالخصوص و شبه الجزيرة الإيطالية ، و كان البعد العسكري هو السمة المميزة لهذه النخب المتشكلة في ظل حكم بني الأغلب . كما يجب التنويه بتميز الجند القادمين مع الجيوش الفاتحة داخلها و حصولهم على رواتب ثابتة كان تحصيلها من خزينة الدولة.

كما يجب التذكير بأن وصول مدد من الوحدات العسكرية من المشرق كان مستمر ، مما زاد من تمييزهم و قوتهم بحكم الحملات العسكرية التي كانت تسمح لهم بالظهور و التميز ، إلا أن المصادر التاريخية لم تظهر لنا وجود تحالفت بين ها و بين النخب المحلية وحتى تحديد و تجسيد لتكوين نخبة عسكرية داخل دولة بني الأغلب الحديثة النشأة و الاستقلال عن العباسيين . علما أنه مع التدرج والارتقاء نحو الإمارة كنمط للحكم و انتهاء مرحلة الولاية و التبعية لدولة العباسية في بغداد ، ترسيخ منظومة الحكم الأميري المبنية على السلاسة الأسرية

المتوارثة للحكم و نهاية مجتمعات الفتح الإسلامي الأول بكل خصوصياته، مما جعل هامش السلطات لكل النخب المحلية والقادمة من المشرق يتراجع أمام سلطان الأمير و تغيير النمط المؤسساتي للحكم في أفريقيا الأغلبية⁽¹⁾.
إلا أن أهم حدث يجب التنويه و التعرض له و المتمثل في حادثة طلب قائد الأسطول البيزنطي بصقلية أوفيموس (توفي سنة 830م)، و يذكر المؤرخ ابن الأثير أحداث ما قبل الحملة على جزيرة صقلية، و ما كان بين قائد الأسطول البيزنطي الإمبراطور ميخائيل الثاني (829/770م)، و طلبه الحماية و العون من الأمير الأغلب زيادة الله بن إبراهيم مقابل توليه حكم الجزيرة كوالي و دفعه الجزيرة لحكام إفريقيا، و استعمله قاضي القيروان أسد بن فرات كقائد للجيش⁽²⁾. علما أنه كانت توجد هدنة بين دولة بني الأغلب و الإمبراطورية البيزنطية⁽³⁾، مما استدعى عرض مشروع الحملة العسكرية على النخبة العسكرية وخاصة رجال الدين و الفقهاء كانت نتيجة ذلك نقاش بين مؤيد و معارض انتهى بتزجيح رأى الفئة الأولى المؤيدة لمشروع الغزو.

و يجب التوقف هنا عند النقاش بين قطبين من أقطاب الفقه المالكي و هما الإمام سحنون (776م/854م) الرافض لنقض الهدنة، و القاضي القيروان أسد بن فرات (758م/928م) المؤيد لمشروع الحملة العسكرية، إلا أن النصوص التاريخية الأولى التي دونت وأرخت لأحداث تلك الفترة تعود جُلها لفترات زمنية لاحقة بأكثر من قرن من الزمن، مما يستدعي قراءة جديدة و بعدية و إعادة بناء الأحداث بكل موضوعية إن كان ذلك ممكناً، ورغم أن المذهب المالكي كان هو المذهب الرسمي لدولة في سائر بلاد المغرب الإسلامي، كان رأي قاضي القيروان هو الغالب لاعتبارات أخرى منها كونه كان يمزج في فقهه بين المذهب المالكي و الحنفي رغم كونه من تلامذة الإمام مالك، و بذلك أسس لمذهب في الفقه المقارن عكس الإمام سحنون الذي كان متعلق بمذهب شيخه بأدق تفاصيله

1 - ابن الأثير (علي عز الدين أبي الحسن)، الكامل في التاريخ، ص 187-186، ج5، منشورات دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1980.

2 - Prigent Vivien.(2006), « La carrière du tourmarque Euphémios, basileus des Romains », in Jacob A., Martin J.-M., Noyé G. (dir), Histoire et Culture dans l'Italie byzantine, Rome, Ecole française de Rome (collection de l'école française de Rome, 663), p279-317.

و يمكن القول بأن الاعتبارات الاقتصادية كانت هي الفيصل في اتخاذ القرار النهائي⁽¹⁾. من المحتمل أن المجال السياسي داخل الدولة الأغلبية كان يسوده صراع سياسي بين نخب الدولة بشكل متسلسل واستمرت زمنيا، إن إرسال قاضي القيروان قائدا للحملة و أمير للجيش الغازي يعتبر الحالة الوحيدة في تاريخ المغرب الإسلامي، و لم تجتمع الإمارة و القضاء ببلد إفريقية إلا للأسد بن فرات وحده⁽²⁾. كما يجب التذكير بأهمية جزيرة صقلية الجغرافية و الاقتصادية و التي هي أكبر جزر البحر متوسط مساحة، بإضافة إلى ذلك موقعها الاستراتيجي كنقطة وسط بين حوضه الغربي و الشرقي، و قربها من إفريقيا⁽³⁾. و من العوامل التي جعلت السلطة الأغلبية تقدم على غزو صقلية هو الصراعات المذهبية و العقائدية التي غذتها الفرق الإسلامية في المغرب الإسلامي و التي وجدت في فضائه مجالا خصبا لنشر عقائدها و تفسيراتها الدينية و الدنيوية، كانت بمثابة أداة لضغط على السلطة الزمنية و اتهمها بترك الجهاد ضد الكفار و التقاتع عليه، علما أن بلاد المغرب الإسلامي كانت الفضاء الذي تنافست الطوائف الإسلامية من الخوارج، الشيعة و السنة على السيطرة عليه و فرض كل فريق لمذهبه و آرائه⁽⁴⁾. إن مشروع الحملة العسكرية على صقلية هو أيضا وسيلة لإضفاء الشرعية السياسية على الحكم الاغلبى الحديث الاستقلال عن الدولة العباسية في بغداد، بالإضافة لوجود دول منافسة في الجوار وهذا ما سنعرض له بالبحث في مايلي .

العوامل الخارجية .

السياسة الخاصة و التي اعتمدت عليها الدولة الأغلبية لتوقع في البحر المتوسط، في اطار الصراع الذي كان قائما مع جيرانها حكام الدولتين الرستمية في تيهرت و بني مدرار في سجلماصة الخوارج من جهة و الأمويين

1 - طالبي محمد، الدولة الأغلبية، التاريخ السياسي، ص: 250، ط 2، منشورات دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، سنة: 1995 .

2 - عياض أبو الفضل اليحصي السبتي، ترتيب المدارك و تقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، ص: 65، تحقيق محمد طالبي، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، تونس، 1986.

3 - الحموي ياقوت، معجم البلدان، ص 416-418، ج3، دار بيروت للطباعة و النشر، بيروت، 1979.

4 - Nef Annelise. (2011 b) , « Les instruments de la légitimation politique et légitimité religieuse dans l’Ifriqiya de la fin du IX^e Siècle. L’exemple d’Ibrahim II(805/902) », p75-92,in Nef A.,VOGUET E.(dir),La légitimation du pouvoir au Maghreb médiéval , Madrid ,casa de Velasquez (collection de la casa de Velasquez,127).

في الأندلس و الأدارسة في وسط و شمال المغرب و الطولونيون في مصر ، أضحي ضروري و حيوي على بني الأغلب إيجاد مجال حيوي يتفردون به في ظل هذه المنافسة الشديدة ، يكون مصدر قوة اقتصادية من خلال السيطرة على طرق التجارة البحرية بين غرب و شرق المتوسط ، و كذلك الطريق البحري للحج إلى الأماكن المقدسة الإسلامية و حتى المسيحية في فلسطين، مما يكون مصدر دخل لدولة الفتية و كذلك لإشراك النخب المتنافرة و المتنوعة في إفريقيا في مشروع الحملة و الاستقرار بصقلية ، علما أن الدولة الأموية في الأندلس . كما يجب التنويه بأن العلاقات بين إفريقيا و جزيرة صقلية لم تتوقف بعد الفتح الإسلامي للأولى ، و من المحتمل أن الجهة الغربية من القرية من الساحل الإفريقي كان يرتادوها سكان السواحل الإفريقية لسببين على الأقل و هو التجارة و الصيد البحري ، علما أنه كانت هنالك أقلية مسيحية بإفريقية إلى غاية القرن الثالث عشر الميلادي، ومن غير المحتمل أن الأمراء الأغلبية كانوا يجهلون مكانة الجزيرة الإستراتيجية و المضائق البحرية التي كانت جزء من مجالها الجغرافي ، و بالتالي لا يمكن التغافل عن السيطرة عن جزء من مجاهم الحيوي و تحلي عن محاولة لسيطرة عليه، و بذلك بناء دولة لهم بحرية بعيدا عن الصراع المحتدم في البر بين الإمارات الإسلامية السابقة الذكر. يبقى التساؤل مطروحا و من خلال هذه العوامل ، حول طول و بقاء عملية السيطرة الكاملة و الإخضاع للجزيرة يعود سببه إلى عدم قدرة الجيش والأسطول الأغلبي على التفوق الميداني أمام قوة الدولة البيزنطية الحربية ، أم هو نتيجة لخيارات إستراتيجية.

الدولة الأغلبية، دولة جهاد بحري.

علينا التعرض و التحليل لوقع جزيرة صقلية الداخلي من جوانب عدة، بالخصوص الأقاليم الشرقية منها، و التي كانت يوجد فيها هياكل عسكرية و كثافة سكانية عكس الجهة الغربية. و لم تستقر الأمور للمسلمين بعد دولة الأغلبية و قيام الدولة الفاطمية رغم نجاحاتها المحققة أكثر من بني الأغلب في السيطرة على صقلية و رغم انشغالهم و مجهودهم الحربي على جبهات عديدة ، و بفعل تجديد البيزنطيين لهجماتهم على الجنوب الايطالي ، تمهيدا لاستعادتها مستغلين الفوضى التي أعقبت نهاية الدولة الأغلبية و بداية الفاطمية ⁽¹⁾.

1-Prigent Vivien .(2010), « La politique Sicilienne de Romain Lécapène » ,in Barthélemy D.et Cheney J.CI.(dir.),Guerre et société au Moyen-âge, Byzance – occident(VIII°-XIII° siècle) ,p63-84,Association des amis du centre d'histoire et de civilisation de Byzance, Paris.

و كان الانتهاء من بسط النفوذ الاسلامي على الجزيرة سنة 965م على يد الفاطميين ،علما أن الحملات العسكري و التي كانت سنوية منذ العهد الأغلبى ميزها العنف المتزايد خاصة في عهد الأمير إبراهيم الثاني (875-902 م) ولعل من أسباب تراجع الحملات السنوية عددا و حدة بعد وفاته ، ازدياد تعظم قوة الفاطميين و ضغطهم على الدولة الأغلبية المستمر⁽¹⁾. و لعله مما يبرر بطء عملية استكمال فتح الجزيرة و عدم بلوغ الأغلبية لذلك رغم كون المشروع من أساسيات السياسة الأغلبية الداخلية و الخارجية و ديمومة الحملات السنوية و أحيانا تتعدى الواحدة خلال السنة ، كما أن تعيين قادة الحملة و حكام الجزيرة، كان من داخل الأسرة الأغلبية ، لقد أضحت الجزيرة بذلك بمثابة -مارشية- ثغر بحري أو حدود بحرية تزيد من آفاق التوسع لبني الأغلب و نقطة التماس بين ضفة البحر الأبيض المتوسط الجنوبي و الشمالي منه، كما هو الحال بالنسبة لثغر الأعلى في الأندلس. كما أن الحملة على صقلية كانت بمثابة مشروع سياسي لتصريف القادمين من المشرق ضمن الجيوش التي كانت تبعتها الدولة المركزية في بغداد خلال عهد الولاية و مع بداية الإمارة أضحت من الضروري تصريفهم إلى مجال جغرافي جديد لإبعادهم عن إفريقيا و إعطاء فرصة لهم في ترقية اجتماعية و سياسية. كما أن إمكانية إيجاد مصادر مالية للدولة الحديثة النشأة ليست مجرد مشروع ليس له جدوى ، و الدليل على ذلك هو حرص البيزنطيينعلى استرجاع الجزيرة رغم بعدها الجغرافي عن بيزنطة لعلمهم بأهميتها الإستراتيجية و الاقتصادية ، و هو ما زاد من تحمس الأمراء الأغلبية للمشروع خاصة المصادر المالية التي لا يمكن لدولتهم الاستغناء عنها مهما كانت الدوافع و خير دليل على أهمية صقلية الاقتصادية و ثراء مواردها الطبيعية المتنوعة ما ورد في معجم البلدان لياقوت الحموي من ذكر لخيراتها و ذكر منها: «... و هي كثيرة المواشي جداً من الخيل و البغال و الحمير و البقر و الغنم و الحيوان الوحشي و ليس فيها سبع و لا حية و لا عقرب ، و فيها من معدن الذهب و الفضة و النحاس و الرصاص و الزبيق و جميع أنواع الفواكه على اختلاف أنواعها ، و كالأها لا ينقطع صيفا و لا شتاء، و في أرضها ينبت الزعفران...و من فضل جزيرة صقلية أن ليس بها سبع ضار و لا

1-Nef Annelise. , Prigent Vivien (2013), « Guerroyer pour La Sicile (827-902) »,in Gongiu M.,Modeo S.,Santagati L., (dir.),Histoire et Culture dans l'Italie Byzantine, p 13-40, Rome, Ecole Française de Rome (collection de l'Ecole Française de Rome,663).

نمر و لا ضبع ولا أفاع و لا ثعابين ، و فيها معادن الذهب موجودة في كل مكان و معادن الشب و الكحل و الفضة و النوشادر في جبل النار و يحمل منه إلى الأندلس ...»⁽¹⁾.

كما أن صقلية كانت تمتلك موانئ سهل الرسو فيها طول فصول السنة ، و تتحكم في مضائق بحرية مهمة في حركة الملاحة البحرية بين الحوض الغربي و الشرقي من المتوسط، بالإضافة إلى كونها قريبة من افريقية مما يجعل تكاليف تجهيز الحملة العسكرية غير باهضة، و تكون مصدر قار لدفع رواتب الجند و تفادي عصيانهم و ثوراتهم . و يجب التذكير بأن مناجم المعادن و أجود الأراضي كانت في الجهة الغربية من الجزيرة و التي كانت تحت سيطرة الأغلبية. و إعطاء الأمان لأهل الجزيرة الذين بقوا على الديانة المسيحية مقابل دفعهم الجزية، مما يدفع بنا إلى القول بأن الأغلبية كانوا يقومون بالجهاد من اجل حصول منافع دنيوية أملت عليها الضرورات الاقتصادية و الواقعية السياسية . و من اجل إرساء استقلالية نقدية التي تستوجب ضمان مصادر تموين من المعادن و التي لا يمكن الاعتماد على بلاد السودان الغربي و ذلك لمنافسة القوى الإسلامية المجاورة لهم و صعوبة الوصول إلى هذه البلاد مما يزيد من كلفة المعادن ، عكس جزيرة صقلية⁽²⁾.

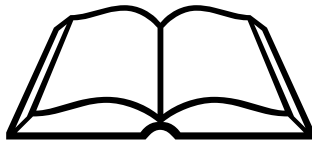
كما أن النقود البيزنطية التي كانت تسك في الجزء الشرقي من الجزيرة و الذي بقي لمدة من الزمن تحت سلطة البيزنطيين كان مصدر المعدن الذي يستخدم لذلك هو منجم طبرمين، و ضلت دار السكة بسيراغوسة تقوم بهذه المهمة إلى غاية سقوط المدينة في 878م. إننا نقوم بعملية طرح جزء من فرضيات لا يمكن تأكيدها أو نفيها إلا بواسطة عمليات التحليل التي تكون من اختصاص علماء النقود و العملات القديمة ، كما أن السياسة الخاصة بجزيرة صقلية التي جعلت منها الدولة الأغلبية أساس مهيكل كانت تتأرجح بين الأولويات في أوقات معينة و يتراجع دورها و أهميتها أحيانا أخرى.

و في نهاية هذه النظرة السريعة والعامة، لا يبدو أن فكرة الغزو ليست هي أفضل وسيلة لتحديد السياسة الأغلبية الخاصة بصقلية طول القرن التاسع الميلادي، و لا تبين السياسة الخارجية لدولتهم على العموم. لقد ضلت الدولة الأغلبية، دولة جهادية في البحر الأبيض المتوسط و كان ذلك هيكلها ، لأسباب عدة منها ما هو

1 - الحموي ياقوت، المصدر السابق، 117-118.

2 - Ben Romdhane Khaled. (2008), Contribution à l'étude des monnaies de l'Ifriqiya (fin I° er S.-fin X°H/fin VI°s. -milieu XVI° s.), p25-27 , Tunis, institut national du patrimoine.

سياسي و منها ما اقتصادي ، بإضافة إلى سعي الأغالبة إلى ضمان ديمومتهم في حكم إفريقيا ، إلا أن ذلك لم يكن كافيا للحد من ضربات الفاطميين المتعاضمة أمام ازدياد أتباعهم مع مرور الوقت .



فهرس المصادر و المراجع

- 1- القرآن الكريم.
- 2- إحكام الفصول في أحكام الأصول، الباجي سليمان بن خلف ، تحقيق عبد المجيد التركي، ط 1 ، 1407هـ، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان.
- 3- لإحكام في أصول الأحكام، الآمدي سيف الدين بن أبي علي، ط 1 ، 1424هـ- 2003م، دار الصميعي، الرياض-السعودية.
- 4- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، الشوكاني محمد بن علي، تحقيق: أحمد عناية، ط 1 : 1419هـ / 1999م، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان.
- 5- أصول ابن مفلح: أصول الفقه، محمد بن مفلح المقدسي، تحقيق وتعليق: فهد بن محمد السدحان، ط 1 : 1420هـ، مكتبة العبيكان، السعودية.
- 6- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، الأنباري عبد الرحمان بن محمد، ط 1 ، 1424هـ، المكتبة العصرية، بيروت- لبنان.
- 7- الآيات البينات على شرح جمع الجوامع، العبادي أحمد بن قاسم، ط 2 ، 1433هـ- 2012م. دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.
- 8- إيضاح الحصول من برهان الأصول، المازري محمد بن علي، دراسة وتحقيق: عمار طالبي، ط 1 ، بدون تاريخ، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان .
- 9- البحر المحيط في أصول الفقه، الزركشي محمد بن بهادر، ط 2 ، 1413هـ، دار الغردقة، الكويت.
- 10- البرهان في أصول الفقه، الجويني عبد الله بن يوسف، تحقيق: عبد العظيم الديب، ط 1 ، 1399هـ، كلية الشريعة، قطر.
- 11- التحرير والتنوير= تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد، ابن عاشور محمد الطاهر بن محمد الفاضل، ط 1 ، 1984م، الدار التونسية، تونس.
- 12- التحقيق والبيان في شرح البرهان في أصول الفقه، الأبياري علي ابن إسماعيل، دراسة وتحقيق: علي بن عبد الرحمان الجزائري، ط 1 ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر.
- 13- ترتيب الفروق واختصارها، البقوري محمد بن إبراهيم، تحقيق: عمر ابن عتاد، ط 1 ، 1416هـ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب.
- 14- تشنيف المسامع بجمع الجوامع، الزركشي محمد بن بهادر، تحقيق: أبو عمرو الحسيني، ط 1 ، 1420هـ، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.
- 15- تفسير أبو السعود=إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، أبو السعود محمد بن محمد، ط 1 ، بدون تاريخ، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان.
- 16- التمهيد في أصول الفقه، الكلوزاني أحمد بن الحسن، دراسة وتحقيق: مفيد محمد أبو عمشة، ط 1 ، 1406هـ- 1986م، دار المديني، مكة المكرمة-السعودية.

- 17- التمهيد في تخریج الفروع على الأصول، الإسنوي عبد الرحيم بن الحسن، تحقيق وتعليق: محمد حسن هيتو، ط 2 ، 1401هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان.
- 18- جمع الجوامع في أصول الفقه، ابن السبكي عبد الوهاب بن عبد الكافي، - مطبوع مع تشنيف المسامع بجمع الجوامع للزركشي محمد بن بهادر، تحقيق: أبو عمرو الحسيني، ط 1 ، 1420هـ، بيروت-لبنان.
- 19- حاشية البناني على شرح الجلال شمس الدين محمد المحلي على متن جمع الجوامع، البناني عبد الرحمان بن جاد الله، بدون تاريخ، دار الفكر، بيروت-لبنان.
- 20- حاشية التوضيح والتصحيح لمشكلات كتاب التنقيح، ابن عاشور محمد الطاهر بن محمد الفاضل، ط 1 ، 1341هـ، مطبعة النهضة، تونس.
- 21- رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، ابن السبكي عبد الوهاب بن عبد الكافي، تحقيق وتعليق ودراسة: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، ط 1 ، 1419هـ/1999م، عالم الكتب، بيروت-لبنان.
- 22- سلاسل الذهب في أصول الفقه، الزركشي محمد بن بهادر، تحقيق: صفية أحمد خليفة، ط 1 : 2008م، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة-مصر.
- 23- سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث، إعداد وتعليق: عزت عبيد الدعاس وعادل السيد، ط 1 ، 1418هـ - 1997م، دار ابن حزم، بيروت - لبنان .
- 24- شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول، القرافي شهاب الدين بن إدريس، ط1، 1424هـ-2004م، دار الفكر، بيروت-لبنان.
- 25- شرح الكوكب المنير= المختبر المبتكر شرح المختصر في أصول الفقه، الفتوح محمد بن أحمد، تحقيق: محمد الزحيلي ونزید حماد، ط 1 ، 1413هـ-1993م، مكتبة العبيكان، الرياض-السعودية.
- 26- شرح مختصر الروضة، الطوفي نجم الدين بن عبد القوي، تحقيق: عبد المجيد التركي، ط 2 ، 1419هـ - 1998م، وزارة الشؤون الإسلامية، السعودية.
- 27- صحيح البخاري= الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور الرسول صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، البخاري محمد بن إسماعيل، تحقيق: محب الدين الخطيب، ط 1 ، 1400هـ، المطبعة السلفية، مصر.
- 28- العدة في أصول الفقه، أبو يعلى محمد بن الحسين، تحقيق وتعليق: أحمد بن علي سير المباركي، ط 2 ، 1410هـ - 1990م، بدون ناشر، الرياض-السعودية.
- 29- العين، الخليل بن أحمد ، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، بدون تاريخ، دار ومكتبة الهلال، بيروت.
- 30- قواطع الأدلة في أصول الفقه، ابن السمعاني منصور بن محمد ، تحقيق: عبد الله بن حافظ الحكمي، ط 1 ، 1419هـ-1998م، مكتبة النوبة، الرياض-السعودية.
- 31- مختصر منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل=مختصر المنتهى، ابن الحاجب عثمان بن عمر ، دراسة وتحقيق وتعليق: نذير حمادو، ط 1 ، 1427هـ-2006م، دار ابن حزم، بيروت-لبنان.
- 32- مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول، ابن التلمساني عبد الله بن محمد، بدون تاريخ، مكتبة الرشاد.

- 33- المنخول من تعليقات الأصول، الغزالي محمد بن محمد، تحقيق وتعليق: محمد حسن هيتو، الطبعة الثالثة، 1419هـ، دار الفكر المعاصر، بيروت-لبنان- ودار الفكر، دمشق-سورية.
- 34- المهذب في علم أصول الفقه المقارن تحرير لمسائلة ودراستها دراسة نظرية تطبيقية، النملة عبد الكريم بن علي ، ط 1 ، 1420هـ-1999م، مكتبة الرشد، الرياض-السعودية.
- 35- نثر الورود على مراقبي السعود، الشنقيطي محمد الأمين بن محمد المختار ، تحقيق وإكمال: محمد ولد سيدي الشنقيطي، ط 1 ، 1415هـ-1995م، دار المنارة، جدة -السعودية.
- 36- نشر البنود، العلوي عبد الله بن إبراهيم، بدون تاريخ، اللجنة المشتركة لنشر التراث الإسلامي بين حكومة المملكة المغربية وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، المغرب والإمارات.
- 37- نهاية الوصول في دراية الأصول، الهندي صفى الدين محمد بن عبد الرحيم ، تحقيق: صالح بن سليمان اليوسف وسعد بن سالم السويح، بدون تاريخ، المكتبة التجارية، مكة المكرمة-السعودية.
- 38- الواضح في اصول الفقه، ابن عقيل أبو الوفاء علي بن عقيل، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت -لبنان.

